

تونس: يجب إبطال المرسوم الرئاسي عدد 11

إن المرسوم الرئاسي عدد 11 لسنة 2022 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء غير دستوري ويجب إبطاله، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

بموجب دستور تونس الصادر عام 2014، مجلس القضاء الأعلى هو الجهة المسؤولة عن ضمان استقلالية القضاء والإشراف على مسيرة القضاة المهنية. معظم أعضاء المجلس هم قضاة ويتم انتخابهم عن طريق أقرانهم.

أعلن الرئيس قيس سعيد في 6 شباط/فيفري 2022 نيته حلّ المجلس الأعلى للقضاء بمرسوم رئاسي. بعد ذلك بيوم، أغلقت الشرطة التونسية مبنى المجلس الأعلى للقضاء ومنعت أعضائه من ممارسة واجباتهم الدستورية.

**"يُحلّ المرسوم عدد 11 إخضاع القضاء إلى السلطة التنفيذية، ويجعل كل قاضي تحت إمرة رئيس الجمهورية"، قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين.**

**"يفكّك المرسوم الدعائم المؤسساتية التي يكفلها الدستور والقانون التونسي لحفظ وصون استقلالية القضاء؛ عملياً، يمحو المرسوم نسيج النظام الدستوري في البلاد."**

بموجب الدستور الصادر عام 2014 في تونس وبموجب القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 والمتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء، يجب أن يكون معظم أعضاء المجلس قضاة ينتخبهم أقرانهم. باقي الأعضاء يشملون قضاة بحكم مناصبهم وخبراء مستقلين. ولكن، بموجب المرسوم عدد 11، يتدخل رئيس الجمهورية إما بتعيين جميع أعضاء المجلس الأعلى المؤقت للقضاء بشكل مباشر أو التأثير على عملية تعيينهم، ولا يتم انتخاب أي من أعضائه.

هذا ويتيح المرسوم عدد 11 لرئيس الجمهورية أيضاً أن يتدخل بكافة التفاصيل التي تتعلق بالإشراف على مسيرة القضاة المهنية، بما في ذلك تسميتهم، وتعيينهم، وترقيتهم، ونقلهم. بالإضافة إلى ذلك، يعطي المرسوم الرئيس صلاحية طلب إعفاء القضاة وحتى التصرف في ظروف معينة كهيئة تأديبية مسؤولة عن قرارات إعفاء وعزل القضاة.

**'في حال تم تطبيق المرسوم، فإنه سينتهي أي شكل من أشكال استقلالية القضاء وفصل السلطات في البلاد، وسيعيد تونس إلى أحلك أيامها، حين كان يتم نقل القضاة وعزلهم كما تشاء السلطة التنفيذية،' أضاف بنعربية.**

بموجب القانون الدولي ومبادئه، من المهم جداً وجود مجلس قضائي مستقل لضمان الاستقلالية المؤسساتية للقضاء، والاستقلالية الفردية للقضاة، ولضمان مبدأ الفصل بين السلطات. يجب على المجالس القضائية أن تكون جهات مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية، وأن تتألف نسبة كبيرة من أعضائها من قضاة يتم اختيارهم عن طريق أقرانهم.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد إلكتروني  
said.benarbia(at)icj(dot)org، هاتف +41-22-979-3817

آسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد  
asser.khattab(a)icj(dot)org الإلكتروني